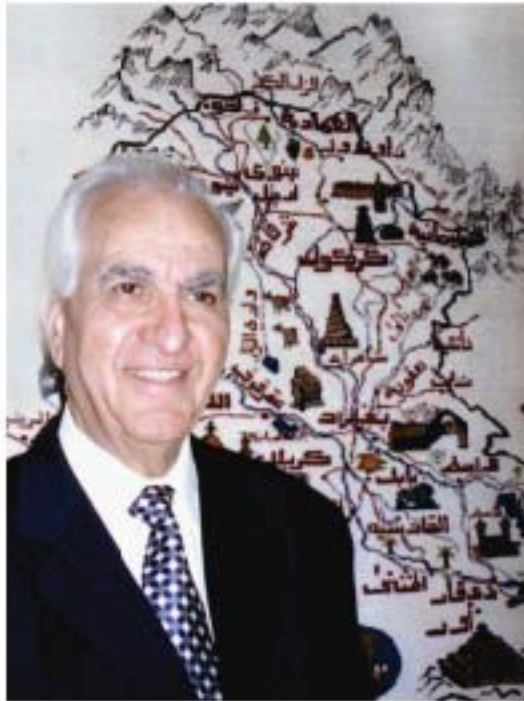


## النظرة الشمولية الحكيمة وسيلة لتحقيق الطفرات السياحية



كبير كلاعب مؤثر في الإعلام السياحي الترويجي من خلال عرض المناطق الطبيعية الخلابة والمواقع والقصور والأحياء الشعبية وكل ما يعرف المجتمع والحضارة التركية لمحيطها العربي والإسلامي والعالمي. وأيضاً من خلال

يتبادر إلى الذهن سؤال كبير عن السر وراء تحقيق دول وأقاليم بعينها طفرات سياحية إن صح التعبير في أعداد السياح التي تتوافد إليها كل عام وتضاعفها في ظرف أشهر أو سنين معدودة مثلما هو الحال مع تركيا على سبيل المثال.

أن نظرة تحليلية لمثل هكذا إنجاز يمكن أن تعطي للمخططين والمسؤولين عن قطاع السياحة صورة واضحة عن الأبعاد والعوامل التي من خلالها يمكن زيادة غلة السياحة الإنتاجية خدمة للإقتصاد والمجتمعات المحلية في البلد وللحركة السياحية العالمية بشكل عام.

لقد استطاعت تركيا أن تحقق هذا الإنجاز بإجراءات تنظيمية وسياسية وتخطيطية وفنية وتعليمية أتاحت بمجملها تحقيق النظرة الشمولية الحكيمة لدعم السياحة ونجحت من خلال الغاء تأشيرات الدخول بينها مع خمس بلدان أقليمية تظافرت مع عوامل أخرى كدخول الفن التركي بشكل

الإسلامية الأخرى إلى الحمامات التركية الشهيرة والسياحة العلاجية المتميزة إلى المنازل التي صورت فيها المسلسلات التركية الحديثة وباقي نقاط الجذب الطبيعي والتاريخي في تركيا حتى أفلامها المتسلسلة على قنوات التلفزة ساهمت في تعريف وتسويق السياحة فيها.

وفي حقيقة الأمر إن تضاعف عدد السواح العرب لتركيا يعود لعام 2003 حين تضاعف عددهم عن العام الذي سبقه بعد أن رفضت تركيا فتح أراضيها للقوات الأمريكية خلال الحرب على العراق وانعكاس هذا القرار على صورة تركيا كدولة داعمة للسلام في العالم. لقد بلغ إجمالي عدد السواح لتركيا العام الماض حوالى 27 مليون سائح بعائدات تقدر ب 30 مليار دولار، ويتوقع أن تزداد هذه الأرقام هذا العام وتنتعش تركيا سياحياً بشكل لا يتناسب مع أزمة اقتصادية عالمية لا يبدو إن لها أي أثر على الحركة والنشاط السياحي في هذا البلد، بفضل النظرة الحكيمة والسياسات المعتدلة والإستثمار بالحجم والمكان الصحيح.

وعلى المغاير من هذا الواقع ضلت تراوح العديد من الدول في محلها، إن لم تكن في تراجع، رغم انها كانت قد حققت

الجهد السياسي عبر مواقف معتدلة ورأسخة إعادة لتركيا هيبته الإقليمية والدولية كدولة مستقلة في قرارها ذات مبادئ وقيم تسعى لنشرها، جعلت شعوب المنطقة والعالم الحر تنظر لتركيا نظرة حب وتقدير وتسعى لزيارتها والتعرف عليها بشكل أكبر.

لقد تزامنت هذه الإجراءات السياسية والتنظيمية مع إعمار وتطویر للبنى التحتية المتنوعة الداعمة للسياحة، كطرق النقل والمواصلات البرية، والبحرية، والجوية والفنادق الراقية ذات التوجهات المحافظة على القيم العائلية وباقي المرافق والمنتجات السياحية الأخرى، مصحوبة بتأهيل كادر من العاملين في القطاع السياحي ونشر الوعي الثقافي بالسياحة لدى العامة، كل هذه العوامل أدت إلى إستيعاب كل أعداد السواح المتوافدة وتقديم كل أشكال الخدمة وسبل الراحة بكفاءة من دون حصول أي اختناق في أي مفضل أو مجرى في قناة البلد السياحية.

فتضاعف عدد السياح من سنة لأخرى في هذا العقد، فسجل عدد السياح القادمين من الدول العربية لتركيا العام الماضي على سبيل المثال زيادة تصل نسبتها إلى 50 بالمائة عن العام الذي سبقه، تنوعت وجهاتهم بين جوامع اسطنبول والصروح

وفصل حركة المشاة عن المركبات خصوصاً في المناطق السياحية لإيجاد مناطق نظيفة بيئياً وأمنة من ناحية السلامة في كل بلد ينبغي أن يكون في الصدارة في بوصلة السياحة العالمية. وما يصح قوله كمثّل في مصر وتركيا يمكن أن يصح من خلال دراسة واقع حال دول أخرى، أخذين بالإعتبار عوامل أثرت وتؤثر في النشاط السياحي كما ورد أعلاه.

إن السياحة هي محرك النمو في البلد وإن الطفرات السياحية عادةً ما تلحقها طفرات عمرانية، وعقارية، واقتصادية، واجتماعية، وينبغي التنبيه لهذا الأمر وخلق الأجواء الملائمة لإزدهاره.

والله ولي التوفيق

عبدالصاحب الشاذلي

في السابق طفرات سياحية، كجمهورية مصر التي يتراوح أعداد السواح السنوي إليها بين 10 و11 مليون سائح بواردات تقدر بـ11 مليار دولار، رغم إنها تمتلك مقومات وإمكانات كامنة لاتقل عن ما لتركيا، لكن عدم مواكبة روح العصر والتطور في البنية الإرتكازية للسياحة، والقطاعات الداعمة لها، وبقاء نظام التأثيرات غير المشجع، كل هذا أدى إلى ترهل وجمود وحتى تراجع أعداد السواح.

إن ضعف التخطيط بعيد الأمد، وغياب أو قصور النظرة الشاملة لمستلزمات التنمية السياحية هي في الحقيقة ما أدى لتراجع السياحة في كثير من الدوا السياحية وإن كان بشكل محدود لكنه يندر ويؤثر على خلل يمكن إصلاحه، خصوصاً في ما يتعلق بالمطارات والبنى التحتية، ومعايير السلامة في الطرق